خلاصة:

ثمّ يُلخّص مصادر عقيدته في ذلك، فيقول مكرّراً قول الأشعري:

«فإن قال قائل: قد أنكرتم قول الجَهميّة والقَدريّة والخوارج والروافض والمعتزلة والمرجئة، فعرّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

---

(١) الوصيّة الكبرى: ٢٧ ـ ٣١، وانظر أيضاً: نقض المنطق: ١١٩.

(٢) التفسير الكبير ١: ٢٧٥، الفرقان بين الحقّ والباطل: ١١١، وانظر كلامه في «البعض» و «الكلّ» في

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسّك بكتاب ربّنا وسُنّة نبيّنا، وما جاء عن الصحابة والتابعين وأئمّة المسلمين، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن حنبل قائلون، ولما خالف قوله مجانبون، فإنّه الإمام الكامل، والرئيس الفاضل الذي أبان الله به الحقّ، وأوضح به المناهج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين وشكّ الشاكّين، وذكّر جملة الاعتقاد، والاعتقاد على علوّ الله على العرش، وعلى الرؤية، ومسألة القرآن ونحو ذلك»[1].

إذن نودّ أن نقف على مصداقيّة هذا القول، ومن وجهة نظرٍ حنبليّةٍ صرفة، ومع واحدٍ من كبار أئمّة المذهب الحنبلي ومشاهيرهم: أبي الفرج عبدالرحمٰن ابن الجوزيّ (ت ٥٩٧ هـ) إذ يقول:

«إعلم أنّ الناس في أخبار الصفات على ثلاث مراتب:

أحدها: إمرارُها على ما جاءت، من غير تفسير ولا تأويل، إلّا أن تقعَ ضرورةٌ، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2] أي: جاء أمرُه، وهذا مذهب السَّلَف».

وهذا كلام صريح في تحقيق خطأ ابن تيميّة، فحتّى هذا الفريق الذي كان يتجنّب التأويل والتفسير وإعطاء شيء من المعاني في هذه الآيات، كان يلجأ إلى التأويل تنزيهاً لله تعالى من التشبيه، كما في المثال المذكور ونظائره. وكلّ هذا نفاه ابن تيميّة عن السَّلَف[3] ليبرّر عقيدته في أنّ الله جلّ جلاله يجيء ويروح وينزل ويصعد!.

---

(١) التفسير الكبير ١: ٢٨٤، الفرقان بين الحقّ والباطل: ١١٧.

(٢) الفجر ٨٩: ٢٢.

(٣) انظر: التفسير الكبير «ابن تيمية» ٢: ٢٥٠.

قال ابن الجوزي:

«والمرتبة الثانية: التأويل، وهو مقام خطر» إلّا ما كان على نحو المثال المتقدم، وإنما تكمن خطورة التأويل في الإفراط فيه إلى حدّ التعطيل.

«والمرتبة الثالثة: القول فيه بمقتضى الحِسّ[1]، وقد عَمَّ جَهَلَة الناقلين[2]، إذ ليس لهم حظّ من علوم المعقولات التي يُعرف بها ما يجوز على الله تعالى، وما يستحيل، فإنَّ عِلْمَ المعقولات يصرف ظواهر المنقولات عن التشبيه، فإذا عدموها تصرَّفوا في النقل بمقتضى الحِسّ»[3].

وهذا وصف دقيق لمذهب ابن تيميّة، فهو وإن كان له حظٌّ من المعقولات، إلّا أنّه عطّل هذا الحظّ هنا تماماً عندما جزم بوجوب عدم تدخّل المعقولات في شيء من الآيات والأحاديث الدالّة على الصفات، ولزوم إجرائها بحسب ظاهرها وبمقتضى الحِسّ، كما صنع (جهلة الناقلين) بحسب عبارة ابن الجوزي الإمام الحنبلي، أو كما صنع (جَهَلة المجسّمين) بعبارة ابن عطيّة صاحب أرجح التفاسير كما تقدّم ذكره قبل قليل.

وبعد، فدعوى التمسّك بقول السَّلَف من الصحابة والتابعين وتابعيهم، أين ذهبت به عن إمام علماء السَّلَف بلا منازع: عليّ بن أبي طالب ﷺ ؟!.

فهلّا وقف على شيء من كلامه ؟! وهو أوّل من تكلّم في هذا الباب منهم وأكثرهم كلاماً فيه، تكلّم وكأنّه يعلم كيف ستفترق المذاهب بعده، فأوصد عليهم أبواب التوهّم والاختلاف، وجعل على حافّة كلّ شبهةٍ طرأت بعده جواباً محكماً،

---

(١) أي إجراء المعنى بحسب الظاهر.

(٢) أراد أهل الحديث.

(٣) دفع شُبَه التشبيه بأكفّ التنزيه: ٧٣ ـ المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ١٩٧٦.

بكلام جليّ وبيان فصيح، فما كان أحوجهم إليه !.

فمن كلامه ﷺ في التوحيد[1]:

«ما وحَّدَه مَن كيَّفَهُ، وَلا حقيقَتَهُ أصابَ مَن مَثَّلَهُ، وَلا إيّاهُ عنى مَن شَبَّهَهُ..

فاعِلٌ لا باضطراب آلة، مُقَدِّرٌ لا بِجَوْلِ فِكرة..

لا يُشْتَمَلُ بحدٍّ، ولا يُحْسَبُ بِعَدٍّ، وإنَّما تَحُدُّ الأدوات أنفُسَها..

ولا يجري عليه السكونُ والحركةُ، وكيف يجري عليه ما هو أجراهُ، ويَعودُ فيه ما هو أبداهُ، ويحدُثُ فيه ما هو أحدَثَهُ ؟! إذاً لتفاوتت ذاته ولتجزّأ كُنْهُهُ[2] ولامْتَنَعَ مِن الأزَلِ معناه ؛ وَلَكانَ لَهُ وراءٌ إذا وُجِدَ لَهُ أمام !! وإذاً لَقامت آيةُ المصنوعِ فيه..

لا تَنالُه الأوهام فتُقَدِّرَه، ولا تَتَوَهَّمُهُ الفِطَن فتُصَوِّرَه..

لا يُوصَفُ بشيءٍ من الأجزاء، ولا الجوارحِ والأعضاء، ولا بالغيريّة والأبعاض..

ولا يقال: لَهُ حَدٌّ، ولا نهايةٌ، ولا انقطاعٌ ولا غايةٌ..

ولا أنّ الأشياءَ تَحويهِ، فتُقِلُّه أو تُهْوِيه، أو أنّ شيئاً يحمله، فَيُميلُه أو يُعَدِّلُه !..

ليس في الأشياء بوالجٍ، ولا عنها بخارج..

يُخْبِرُ لا بلسانٍ ولَهَوات.. ويَسمعُ لا بخروقٍ وأدوات..

العالي على كلّ شيءٍ بجلاله وعزّته..».

---

(١) نهج البلاغة ـ بشرح د. صبحي الصالح ـ ٢٧٢ خطبة: ١٨٦. والخطبة طويلة انتخبنا منها فقرات متفرّقة.

(٢) أي لتجزّأت حقيقته، لأنّ الحركة والسكون من خواصّ الجسم، وهو منقسم مجزّأ.

فهذه الفقرات كلّها قد جاءت بنقيض ما قال به الشيخ ابن تيميّة ثمّ نسبه إلى إجماع الصحابة بلا أدنى خلاف من أحدهم !!.

فما كان أحوجه إلى هذا البيان ونظائره الكثيرة التي صحّت عن أمير المؤمنين عليه السلام، ليجد نفسه غنيّاً كلّ الغنى عن أخبار الحشويّة وتصوّراتهم القاصرة، غنيّاً عن أخبار عكرمة الخارجيّ الكذّاب[1] ! التي أكثر منها إكثاراً مدهشاً في هذا الباب[2].

---

(١) هو عكرمة البربري مولى ابن عبّاس، كان خارجيّاً، رحل إلى المغرب فكان أوّل من أحدث فيهم مذهب الخوارج، وحان موسم الحجّ وهو في أفريقية فكان يقول: وددتُ أنّي اليوم بالموسم بيدي حربة أضرب بها يميناً وشمالاً. وكان عبدالله بن عمر يقول لمولاه نافع: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عبّاس. وكان سعيد بن المسيّب يقول ذلك لمولاه برد، ويسمّي عكرمة (مخبثان)، تهذيب التهذيب ٧: ٢٣٧

(٢) انظر كتابه: (الردّ على الطوائف المبتدعة) في (الفتاوى الكبرى) ج ٦، وغيره من كتبه في الصفات.